



قرار رقم : (١٣٢)

وتاريخ : ١٤٣٦/٣/٣ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المواد (٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧.

وبعد الاطلاع على المواد (٢٥، ٢٦، ٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٤٠٧/٤/١٢هـ الذي يُنصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٨) وتاريخ ١٤٣٤/٢/١٧هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٣٣.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٦.

يقرر ما يلي :

أولاً : تقدّر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٦ بمبلغ (٣٨,٥٩٨,٠٠٠) ثمانية وثلاثين ملياراً ومائتين وواحد وخمسين مليوناً وخمس مئة وثمانية وتسعين ألف ريال.



(٢)

ثانياً : تقدّر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٦/١٤٣٧ بمبلغ (٥,٥٤٥,٤٣٠,٠٠٠) خمسة مليارات وخمس مئة وخمسة وأربعين مليوناً وأربع مئة وثلاثين ألف ريال.

ثالثاً : يعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (٣٢,٧٠٦,١٦٨,٠٠٠) اثنان وثلاثون ملياراً وسبعين مئة وستة ملايين ومئة وثمانية وستون ألف ريال.

رابعاً : تصرف النفقات وفقاً لأنظمة و التعليمات المالية المرعية.

خامساً : تستوفي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً لأنظمة و التعليمات المرعية، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك.

سادساً : تسرى على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣،٧،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤،١٥) من المرسوم الملكي رقم (٢١/م) وتاريخ ١٤٣٦/٣/٣ الصادر بالصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٦/١٤٣٧.

سابعاً : يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية.

ثامناً : يصدر وزير المالية التعليمات الازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا القرار.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا.

نائب رئيس مجلس الوزراء